

## «المدينة»: النتائج المالية لـ 2014 وتكوين مراكز مالية جديدة وراء نشاط السوق في يناير

أوضح تقرير شركة المدينة للتمويل والاستثمار الشهري حول سوق الكويت للأوراق المالية أن السوق شهد حالة من الصعود الجماعي لكل مؤشرات الرسمية خلال يناير الماضي مستهلا 2015 على موجة صعود متوسطة نسبيا لمؤشره السعري والوزني وآخر جيد لمؤشر كويت 15 وذلك تآقرا باستقرار أسعار النفط خلال النصف الثاني من الشهر بالإضافة إلى بدء إعلانات نتائج الأعمال السنوية ومحاوله المستثمرين تكوين مراكز مالية للشركات المتوقع لها تحقيق نتائج جيدة خلال العام الماضي قبل الإعلان الرسمي عنها في التوقيتات المحددة.

وتعتبر أسواق السلع (النفط تحديدًا) بالإضافة إلى الأسواق الرئيسية في السيطرة والمحرك الرئيسي لأسواق المال على مستوى العالم في المرحلة الحالية، ومن الطبيعي والبديهي أن تكون الأسواق الخليجية هي الأكثر تأثرا بصفتها أهم مصادر النفط على مستوى العالم، كما أن عائدات النفط تشكل القاسم الأعظم من مصادر دخلها.

وبالتالي فإن استقرار الأسعار واستقرار أسعار عقودها صعدوا مع معاودة صعودها خلال العام الحالي 2015 مرتطبا بشكل كبير باستقرار أسعار النفط كمرحلة أولى ومعاودة الصعود مرة أخرى وهو ما سيعني تخفيف الضغوط المالية على موازنات الدول الخليجية وما له من تبعات على أسواق المال بالتالي.

ولعل المتابع للهبوط السريع والمفاجئ لأسعار النفط يدرك أن عوامل التحوط الحر للأسعار ليست كلها اقتصادية بل في الأساس ليست اقتصادية في الأساس على نطاق واسع سياسية على المستوى العالمي بصيغة اقتصادية قد حركت الأسعار في الأشهر القليلة الماضية.

وداخلها فإن السوق الكويتي شأنه شأن الأسواق العالمية والخليجية الأخرى، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى انهيارات سعرية في بعض الأسهم، كما أن لها تأثيرا

إيجابيا للغاية توضح لنا وجهة السوق خلال المرحلة الحالية، إذ إن أي ارتفاعات في أسعار النفط ستكون لها تأثيرات أكبر على أسعار السلع في السوق وبصفة خاصة الأسهم المضاربة والصغيرة في القيمة السوقية وسهولة الدخول والخروج منها ورغبة في جني الأرباح السريع أملا في تعويض خسائر منبت بها بعض المحافظ خلال الفترة الماضية، وعلى الرغم من ردة فعل السوق الإيجابية خلال المرحلة السابقة فإنه لم يتضح أي تدخل إيجابي وملمس على مستوى الصناديق أو المؤسسات المالية.



## «الأولى للوساطة»: مضاربات تضغط على السوق

قالت شركة الأولى للوساطة إن سوق الكويت للأوراق المالية استهل تعاملاته الأسبوع الماضي على تراجع، حيث لم تشهد البورصة أي تحركات تذكر في هذه الجلسة، فيما أغلق على انخفاض في الجلسة التالية إثر عمليات الضغوط البيعية وجني الأرباح التي طالت الأسهم لاسيما القيادية.

وأغلق سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تداولاته أمس على انخفاض مؤشرات الخاتمة بواقع 64,33 نقطة للسعري ليبلغ مستوى 6572,26 نقطة و1,91 نقطة للوزني و2,18 نقطة لـ «كويت 15»، وقالت «الأولى للوساطة»، إن حالة الترقب لإعلانات الشركات عن أداء العام الماضي أسهمت في الضغط على تراجع المؤشرات الرئيسية، فيما كان لعمليات التدوير والتصحيح فيما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة تداعيات إيجابية على أداء بعض المحافظ والصناديق التي عمليات التجميع والتي تشهدها لقراب إعلاناتها عن البيانات المالية عن عام 2014.

واستمر تركيز العديد من المستثمرين في تعاملات الأسبوع الماضي على الأسهم الشعبية، باعتبارها أسهما يمكن التحرك بها خلال التداولات بسهولة أكبر من الأسهم الثقيلة، التي يعتمد قرار الاستثمار فيها على معدل الربحية ونسبة التوزيع السنوي.

وتعرضت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية الرئيسية إلى خسائر كبيرة في جلسة الثلاثاء، حيث سجل المؤشر السعري ترجعا

بنسبة 0,66% بما يعادل 43,82 نقطة ليقلع عند مستوى 6615,44 نقطة، فيما سجلت السيولة في الجلسة نفسها ترجعا، بعد أن بلغت قيم التداول 22,6 مليون دينار.

لكن في جلسة الأربعاء عادت المؤشرات إلى الارتفاع، مع تراجع المخاوف من صدور أحكام قضائية تستيسل أسهم قيادية، لسد مديونيات لبنوك، مع تنامي نشاط بعض المجاميع الاستثمارية وتحركها نحو أسهم محددة، ما أسهم في رفع قيمة التداول في هذه الجلسة إلى نحو 28 مليون دينار.

ولفت التقرير إلى أن البورصة تعرضت في الجلسة الأخيرة في تعاملات الأسبوع الماضي والتي تصادف نهاية تعاملات يناير لضغوط لجني الأرباح وبيعوات عشوائية ومضاربات، مدفوعة بنحور العديد من المستثمرين على البيع أو الاحتفاظ بالسيولة، حيث لاحظ أن توجهات المستثمرين نحو تعزيز سيولتهم تنامت في الفترة الأخيرة خصوصا في الجلسة الأخيرة من كل أسبوع.

وأضاف التقرير أن السوق شهد نشاطا نسبيا في جلسة الأربعاء حيث تلقت البورصة في هذه الجلسة دعما من النتائج الإيجابية المعلقة لبعض الشركات وفي مقدمتها بنك الخليج وشركة زين، فيما كان لتعافي أسعار النفط في الأيام الأخيرة دور إيجابي في أداء بورصة الكويت بجلسة الأربعاء ما انعكس إيجابا على أداء أسواق الخليج وفي مقدمتهم السوق السعودية.

## «بيان»: السوق تحت تأثير عمليات جني الأرباح

قال التقرير الإسبوعي لشركة بيان للاستثمار أن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية سجلت خسائر متيانية بنهاية الأسبوع الماضي، والذي اقتصر تداولاته على أربع جلسات فقط، حيث وقع السوق تحت تأثير عمليات جني الأرباح، والتي تعتبر طبيعية ومنطقية، لاسيما بعد الارتفاعات الجيدة التي حققها السوق خلال الأسابيع السابقة.

وقد جاء ذلك وسط انخفاض واضح في السيولة النقدية المتداولة في السوق، والتي تأثرت بحالة الترقب التي تسيطر على العديد من المتداولين حاليا انتظارا لإعلان الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لعام 2014، ومن ثم تحديد اتجاهاتهم الاستثمارية في الفترة القادمة. هذا وقد تركزت عمليات البيع التي شهدتها السوق خلال الأسبوع الماضي على الأسهم القيادية والثقيلة، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على أداء مؤشرات السوق الثلاثة خلال معظم الجلسات اليومية.

هذا، وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الاستثماري بشكل ضئيل في مشروع الميزانية الجديدة، حيث زاد بنسبة 0,43%، فإن تلك الزيادة لم تكن على قدر الطموحات، خاصة أنه من المعروف أن الحكومة لم تحقق معدلات الإنفاق الاستثماري الذي تقدره بنفسها في ميزانيات السنوات الماضية، ومن المتوقع أن تتكرر هذه العضة في تأخير تنفيذ المشاريع التنموية.

وجاء في تصريحات الحكومة نفسها أن الجزء الأعظم من مشروعات التنمية في السنة المالية الجديدة سيذهب إلى القطاع النفطي، وهو ما يعني أن تلك المشروعات لن يستفيد منها القطاع الاستثماري في البلاد، الأمر الذي سيضيق من تشوهات الاقتصاد الوطني الذي يعاني من هيمنة القطاع النفطي على مصادر دخله. ولا شك أن هذا لا أحد يختلف على أن الاقتصاد الكويتي يمر بمرحلة صعبة تتطلب فكرا اقتصاديا مختلفا عن السنوات الماضية، حيث بات عجز الموازنة

## تقرير الشال

## الدولة فقدت القدرة على التحكم في «الإنفاق العام» الكويت زادت نفقاتها العامة بنحو 5 أضعاف في 15 سنة



10,6 مليارات دينار الإيرادات النفطية المقدره في الميزانية السنوية المقبلة 2016/2015

مشروع الموازنة، ولكن، تظل كل أسس مشروع الموازنة غير قابلة للاستدامة من منظور تنموي بعد أن زادت الكويت نفقاتها العامة بنحو 5 أضعاف في 15 سنة، وأصبح معظمها إنفاقا جاريا وثابتا، أي غير من. فالدولة فقدت بسوء تدبيرها كثيرا من القدرة على التحكم في المتغير الخاضع لسيطرةها -الإنفاق العام- وربطت مصيرها بمتغيرات سوق النفط الخارجة عن نطاق سيطرتها، والتحدي الحقيقي هو في استعادة المبادرة أي القدرة على البناء إلى جانب جهود إطفاء حريق انتفاخ النفقات، ولا نعتقد أن المشروع التنموي القادم قادر على ردم فجوات الاقتصاد ودعم تنافسيته.

سوف نعتمد حصيلة البيع الصافي بعد اقتطاع تكاليف الإنتاج لكل الإنتاج النفطي بسعر يراوح ما بين 36 و37 دولارا للبرميل. ورغم أن أحد المصادر الإعلامية نسبت إلى مسؤولي وزارة المالية تقديرهم لسعر التعادل في مشروع الموازنة القادمة بنحو 77 دولارا للبرميل، وهو في تقديرنا قريب من الواقع عند هذا المستوى من الإنتاج والإنفاق، إلا أننا وصلنا إلى تقدير مختلف قليلا وهو 74 دولارا للبرميل بعد اقتطاع نصيب الأجيال القادمة، و70 دولارا للبرميل دون اقتطاع.

والخلاصة، هي أن نتائج الحساب الختامي للسنة المالية القادمة قد تصبح أفضل من تلك المقررة في

الأجل القادمة، ونحو 127/ من إجمالي الإيرادات بعد الاقتطاع. وقدرت الإيرادات النفطية بنحو 10,6 مليارات دينار، ونحو 1,5 مليار دينار للإيرادات غير النفطية، ليبلغ إجمالي الإيرادات المقدره نحو 12,1 مليار دينار قبل اقتطاع 10/ لصالح احتياطي الأجيال القادمة، وعليه يبلغ العجز الافتراضي 7 مليارات دينار قبل اقتطاع 10/ لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ويرتفع إلى نحو 8,2 مليارات دينار بعد اقتطاع الإيرادات من النفط المباع للاستهلاك المحلي البالغ نحو 350 ألف برميل يوميا، وما لا نعرفه أيضا هو فترات بيع مكررات النفط القريبة من المليون برميل يوميا، وعليه

وقدرت المصروفات بنحو 19,1 مليار دينار هبوطا من مستوى 23,2 مليار دينار لتقديرات الموازنة الحالية 2015/2014، أي أدنى بنحو 4,1 مليار دينار أو بما نسبته نحو -17,7%، أي برقم للمصروفات مساوي تقريبا للمصروفات المقدره للسنة المالية 2013/2014 -حساب ختامي- البالغ 18,9 مليار دينار. أهم مكونات المصروفات هي الرواتب والأجور البالغة نحو 10 مليارات دينار هبوطا من مستوى 11,2 مليار دينار للسنة المالية الحالية، والدعم البالغة 3,8 مليارات دينار هبوطا من مستوى 5,8 مليار دينار، ليشكلا معا 72% من إجمالي تقديرات المصروفات، ونحو 114% من جملة الإيرادات المقررة قبل الاقتطاع لصالح احتياطي

## السنة المالية القادمة صعبة.. عجز الميزانية الأول منذ 16 عاما

وعليه ستكون النتيجة في تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، للسنة المالية الحالية 2015/2014 بحدود الـ 5 مليارات دينار، وقد يصل الفائض إلى نحو 7 مليارات دينار إن تحقق الوفر في النفقات التي يقدرها وزير المالية ببلوغها نحو 19 مليار دينار فقط، وسوف تكون السنة المالية القادمة سنة صعبة وربما الأولى التي تحقق فيها الموازنة عجزا لأول مرة منذ 16 عاما.

لا علاقة له بالواقع، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 24 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 5,2 مليارات دينار، عن تلك المقررة في الموازنة. ومع إضافة نحو 2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 26 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 23,2 مليار دينار، وإذا افترضنا توفيرا بحدود 10% أسوة بالسنة المالية الفائتة 2013/2014، قد تلغ جملة المصروفات الفعلية نحو 20,9 مليار دينار،

نسبته نحو 16,4%، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 75 دولارا للبرميل، وما زال معدل سعر برميل النفط الكويتي لما مضى من السنة المالية الحالية أقل بنحو 16,2 دولارا عن معدل السنة المالية الفائتة 2013/2014 البالغ نحو 103,5 دولارا للبرميل. ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهر العشرة الأول من السنة المالية الحالية، بما قيمته 21 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حاليا،

تذكر تقرير الشال أنه وبانتهاء شهر يناير 2015، انقضى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2015/2014، وواصلت أسعار النفط الكويتي انخفاضها للشهر الخامس على التوالي وبوتيرة أسرع من شهر ديسمبر وأكتوبر ونوفمبر وكسرت إلى الأدنى حاجز الـ 40 دولارا للبرميل، إذ كان أدنى سعر لبرميل النفط الكويتي خلال شهر يناير عند 38,9 دولارا، في يوم 13/01/2015، بينما كان أعلى معدل، عند 51,35 دولارا، في يوم 02/01/2015. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يناير، معظمه، نحو 42,3

## 501,5 مليون دينار قيمة الأسهم المتداولة خلال يناير

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهر (19 يوم عمل) نحو 501,5 مليون دينار مسجلة انخفاضا بلغ قدره 187,3 مليون دينار ونسبته 27,2% مقارنة بما كانت عليه في شهر ديسمبر 2014 عندما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 688,8 مليون دينار. وانخفضت بنحو 30,1% عند مقارنتها مع شهر يناير 2014 وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد خلال الشهر بتاريخ 01/01/2015 في حين سجلت أدنى قيمة للتداول خلال الشهر بتاريخ 04/01/2015 عندما بلغت نحو 12,2 مليون دينار. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر نحو 26,4 مليون دينار مقارنة بنحو 29,9 مليون دينار في شهر ديسمبر 2014 وانخفاض بلغ نحو 11,9%، وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 5,450 مليارات سهم منخفضا بارتفاع بلغت نسبته 0,7%، وتجدر الإشارة إلى أن عدد

تداول الأسهم المتداولة خلال شهر (19 يوم عمل) نحو 501,5 مليون دينار مسجلة انخفاضا بلغ قدره 187,3 مليون دينار ونسبته 27,2% مقارنة بما كانت عليه في شهر ديسمبر 2014 عندما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 688,8 مليون دينار. وانخفضت بنحو 30,1% عند مقارنتها مع شهر يناير 2014 وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد خلال الشهر بتاريخ 01/01/2015 في حين سجلت أدنى قيمة للتداول خلال الشهر بتاريخ 04/01/2015 عندما بلغت نحو 12,2 مليون دينار. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر نحو 26,4 مليون دينار مقارنة بنحو 29,9 مليون دينار في شهر ديسمبر 2014 وانخفاض بلغ نحو 11,9%، وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 5,450 مليارات سهم منخفضا بارتفاع بلغت نسبته 0,7%، وتجدر الإشارة إلى أن عدد

تداول الأسهم المتداولة خلال شهر (19 يوم عمل) نحو 501,5 مليون دينار مسجلة انخفاضا بلغ قدره 187,3 مليون دينار ونسبته 27,2% مقارنة بما كانت عليه في شهر ديسمبر 2014 عندما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 688,8 مليون دينار. وانخفضت بنحو 30,1% عند مقارنتها مع شهر يناير 2014 وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد خلال الشهر بتاريخ 01/01/2015 في حين سجلت أدنى قيمة للتداول خلال الشهر بتاريخ 04/01/2015 عندما بلغت نحو 12,2 مليون دينار. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر نحو 26,4 مليون دينار مقارنة بنحو 29,9 مليون دينار في شهر ديسمبر 2014 وانخفاض بلغ نحو 11,9%، وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 5,450 مليارات سهم منخفضا بارتفاع بلغت نسبته 0,7%، وتجدر الإشارة إلى أن عدد

تداول الأسهم المتداولة خلال شهر (19 يوم عمل) نحو 501,5 مليون دينار مسجلة انخفاضا بلغ قدره 187,3 مليون دينار ونسبته 27,2% مقارنة بما كانت عليه في شهر ديسمبر 2014 عندما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 688,8 مليون دينار. وانخفضت بنحو 30,1% عند مقارنتها مع شهر يناير 2014 وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد خلال الشهر بتاريخ 01/01/2015 في حين سجلت أدنى قيمة للتداول خلال الشهر بتاريخ 04/01/2015 عندما بلغت نحو 12,2 مليون دينار. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر نحو 26,4 مليون دينار مقارنة بنحو 29,9 مليون دينار في شهر ديسمبر 2014 وانخفاض بلغ نحو 11,9%، وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 5,450 مليارات سهم منخفضا بارتفاع بلغت نسبته 0,7%، وتجدر الإشارة إلى أن عدد